مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

Center for Strategic Studies-University of Karbala

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

في هذا العدد:

إيرادات تنظيم "داعش": ارتفاع أم انخفاض

يجب أن تركز استراتيجية الولايات المتحدة على مساعدة الحكومة وقوات الأمن العراقية

نشرة أسبوعية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

السنة الثالثة

العدد ((١٣٢))

الاثنين : ٢٤ / ٨ / ٢٠١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾

﴿آل عمران/ ١٩١﴾

في هذا العدد

الافتتاحية بقلم رئيس التحرير

- دولة "داعش" المزعومة: دولة بدائية غير قابلة للحياة | ٣

مقالات استراتيجية

- إيرادات تنظيم "داعش": ارتفاع أم انخفاض | ٤
- يجب أن تركز استراتيجية الولايات المتحدة على مساعدة الحكومة وقوات الأمن العراقية | ١٣

هيئة التحرير

رئيس التحرير

أ.م.د. خالد عليوي العرداوي

هيئة التحرير

م.د. حسين أحمد دخيل

أ.م.د. حيدر حسين آل طعمة

م.م. حيدر رضا محمد

م.م. حسين باسم عبد الأمير

م.م. مؤيد جبار حسن

م.م. ميثاق مناحي دشر

م.م. حوراء رشيد مهدي

هبة عباس محمد علي

الموقع الألكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والإخراج الفني

حنان محمد باقر

آيات صباح ضاحي

التدقيق اللغوي

م.م. علاء صالح عبيد

م.م. ضياء عماد عبد علي

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

العدد [١٣٢]

دولة "داعش" المزعومة: دولة بدائية غيرقابلة للحياة

إن نشوء الدول واضمحلالها تحكمه قواعد وسنن تاريخيـــة لا يمكن تجاهلهـــا أو إهمالها، بما فيها الدول التي قامت بســـبب التغلب والقوة القاهرة، وفي مقدمة هذه القواعد والســـنن قـــدرة القيادة السياســـية للجماعة التي تروم التحول إلى دولة على اكتساب احترام المجتمع الذي تحكمه، فضلا على احترام المجتمعات الأخرى، وتأمين ديمومة الموارد المالية لتوفير مســـتلزمات الإنفاق العام والخـــاص، والحرص على تقدم منظومة الأخلاق والقيـــم الصانعـــة للحضارة .. من أجل اكتســـاب الاعتراف بهـــا ومنحها حق الوجود السياســـي، وهذا ما لم يتمكن مـــن تحقيقه تنظيم "داعش"، ففكر التنظيم وسلوكه يجعله مجرد عصابة مجرمة تتقن فن السلب والنهب والقتل بطرق يتفوق فيها على عصابات أخرى مماثلة منتشـــرة هنا وهناك على ســـطح الأرض. القارئ الكريم، في هذا العدد من إصـــدار **(العراق في مراكز الأبحاث العالمية)** ستطلع على مقالين مهمين: المقال الأول **(إيرادات تنظيـــم "داعش": ارتفـــاع أم انخفاض)**، للكاتب **(فرانك ار.جنتر)**، نشـــره **(معهد أبحاث السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية)**، ويجد الكاتب أن تنظيم "داعش" حصل على موارد مالية كبيرة في مدة قصيرة، لكنه لا يستطيع استدامة هذه الموارد، فهو بحاجة إلى التوسع بسرعة أو مواجهة الموت البطيء. وهزيمة التنظيم تتطلب تنسيقا على صعد عدة، ولا بد من شـــن هجوم منسق؛ لتحجيم موارده المالية على اختـــلاف مصادرها. وينتهي إلـــى القول بأن تنظيم "داعش" يمثل دولة بدائية لا يمكنها الاستمرار، فهي إما أن تنمو أو تموت.

المقال الثاني **(يجب أن تركز اســـتراتيجية الولايات المتحـــدة على مســـاعدة الحكومة وقـــوات الأمن العراقية)**، للكاتب **(فريدريك و.كاكن)**، نشره **(معهد المشروع الأمريكي)**، ويرى الكاتب أن تنظيم "داعش" ظاهرة متعـــددة الأوجه، والحل العســـكري لوحده لمعالجتها غير كاف، وتوجه الحكومة الأمريكية إلى القضاء عليه عن طريق دعم إقليم كردستان العراق، والعشـــائر الســـنية تمهيدا لإنشـــاء "إقليم سنستان" بعيدا عن الحكومـــة العراقية يعد توجها خاطئا، أما إذا اختار العراقيون بأنفســـهم وبشكل سلمي تقسيم دولتهم فأمريكا لن تعارض هـــذا التوجه. ويرفض الكاتب فكرة احتـــواء تنظيم "داعش"؛ لأنه يرى إن ذلك سوف يقود إلى توسيع الحرب الطائفية في العالم الإسلامي، مما ينجم عنه تأثيرات سلبية على مصالح الغرب، لذا يقترح توســـيع الدعم العسكري الجوي والميدانـــي للجيـــش العراقي؛ لجعله أكثـــر فاعلية. ويتطرق إلى فكرة نشر قوات قتالية أمريكية بحدود ٢٠٠٠٠ جنـــدي في الميدان، إلا أنـــه يعتقد أن هذه القوات ســـتقاتل "داعش" إلى جانب فصائل مسلحة موالية إلى إيـــران، لذا يرفض هذه الفكرة؛ لاعتقاده أن إيـــران تروم إبعاد الوجود الأمريكي من المنطقة لتحل محله، كما أن دعـــم فصائل موالية إلى إيران سيعزز شرعية "داعش" في المجتمعات السنية مما يزيد من تمددها، فيقتـــرح أن يكون الدعم للحكومة والجيش العراقي مشـــروطا بإبعاد الوجود الإيراني من الوحدات العســـكرية العراقية؛ لأنه لا خيار أمام أمريكا إلا هزيمة "داعش".

العدد [١٣٢]

إيرادات تنظيم "داعش" : ارتفاع أم انخفاض*

الكاتب: فرانك ار. جنتر (Frank R. Gunter)، برفسور في الاقتصاد في جامعة ليهاي (Lehigh University) في الولايات المتحدة الأمريكية، وزميل أول في معهد أبحاث السياسة الخارجية، وكولونيل متقاعد في قوات المارينز الأمريكية

الناشر: معهد أبحاث السياسة الخارجية (FPRI) / الولايات المتحدة الأمريكية

حزيران / ٢٠١٥

ترجمة وعرض : د. حسين أحمد السرحان

هنـــاك الكثير من الكلام الفارغ من المعنـــى حول دوافع الحكومة العراقية بالاســـتمرار في دفع الرواتب والمعاشات الأخرى إلى المواطنين في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم "داعش"، والتي تسمح للتنظيم في زيادة موجوداته المالية عبر اســـتقطاع جزء من تلك الرواتب والمعاشات. والأسباب المعتادة هي أن اســـتمرار المدفوعات تعكس الرغبة الإنســـانية للحد من المصاعب التي يواجهها الموظفون الحكوميون والمتقاعدون في تلك المناطق، أو أن الحكومة العراقية التي يهيمن عليها الشيعة تأمل الحصول على دعم سياســـي في المستقبل من السكان - وهم معظمهم من الســـنة - في الأراضي التي يسيطر عليها التنظيم. ولكن الدافع الرئيس لدفع تلك الرواتب والمعاشات هو الفساد.

يســـتهل الكاتب مقالـــه بالقول: إن تنظيـــم "الدولة الاســـلامية" في العراق وبلاد الشام (ISIL) "دولة" مفترســـة إرهابيـــة إلـــى مالا نهاية. وقد اســـتطاع التنظيم أن يحصل على أموال كبيرة وموارد أخرى في مدة قصيرة عبر السرقة أو الاختلاس أو الابتراز، ومـــع ذلك لايمكنه استدامة تلك الموارد ودعمها. وكنتيجـــة لذلـــك، يجب على التنظيم إما التوسع بسرعة أو الذهاب باتجاه الموت البطيء. ويمكن للجهود المنسقة للتحالف الدولي ضد تنظيم "داعش" أن تســـرع في فقدان هذه الإيرادات وإضعاف التنظيم بشكل كبير.

وطبقا لما أعلن من قبل فرقة العمـــل المعنية بالإجراءات الماليـــة (شـــباط ٢٠١٥)، ومركز مكافحـــة الإرهاب (كانـــون الأول ٢٠١٤)، ومجموعةواسعةمنوكالات الأنباء بما فيهم الاقتصاديين (٤ حزيران ٢٠١٥)، ومجلة وول ســـتريت (٢٣

* تستند هذه الدراسة على المناقشات مع: جلين غودارد، القائد العام لقيادة الشؤون المدنية في الجيش الأمريكي. أنتوني أوبراين، الأستاذ الفخري بجامعة ليهاي. جيمس سافاج، أستاذ في جامعة فيرجينيا ومؤلف كتاب (إعادة بناء المؤسسات العراقية الخاصة بالموازنة). ومهند الحمدي، أستاذ مساعد في جامعة ولاية كنساس. ومع ذلك، فإن الآراء التي وردت هي آراء الكاتب.

نشرة العراق في مراكز الأبحاث العالمية

الاثنين: ٢٤/٨/٢٠١٥

آذار ٢٠١٥) بأن تنظيم "داعش" حصل على أموال وموارد أخرى كبيرة من مصادر متنوعة.

وللاطلاع على الملخص التقريبي لإيرادات تنظيم "داعش" خلال عام ٢٠١٤ ينظر الجدول أدناه. إلا أن هذه البيانات لاتشمل جميع المصادر، فهناك مصادر أخرى لإيرادات التنظيم تتضمن المبالغ التي يجري جلبها من قبل المقاتلين الأجانب والدعم المالي المتزايد من وسائل التواصل الاجتماعي مثل تويتر، وكذلك التبرعات من مؤسسات ربحية غير حكومية... الخ.

ت	مصدر الإيراد	المبلغ التقريبي (دولار أمريكي)
١	الاستحواذ على أصول نقدية من البنوك المملوكة للدولة	٥٠٠ ــ ٨٠٠ مليون
٢	الاستحواذ على المحاصيل الزراعية	١٠-٥٠ مليون
٣	الضرائب التي يفرضها التنظيم على النشاطات التجارية	٢٠-٧٠ مليون
٤	استقطاعات من رواتب موظفي الحكومة	١٠٠-٣٠٠ مليون
٥	الاتجار بالنفط	١٠٠ مليون
٦	عمليات الخطف للحصول على الفدية	٢٥-٤٥ مليون
٧	الاتّجار بالبشر	غير معروف
٨	الرسوم الكمركية على البضائع	١٠-٥٠ مليون
٩	تهريب القطع الأثرية	غير معروف
١٠	قيمة الأسلحة والمعدات والإمدادات العسكرية التي استولى عليها التنظيم من قوات الأمن العراقية	٢٠-٥٠ مليار

وعلى الرغم من أن تنظيم "داعش" يحصل على إيرادات من تشكيلة متنوعة من المصادر، إلا أن خاصية تلك المصادر غير مستدامة. إن استراتيجية هزيمة تنظيم "داعش" ستتطلب التنسيق الجوهري على الصعد السياسية والاقتصادية والعسكرية وربما الثقافية، وجزء من هذه الاستراتيجية يجب أن يكون محاولة لتقليل إيرادات التنظيم.

وبهذا الإطار يؤكد الكاتب أن وزارة الخزانة الأمريكية قادت جهود ناجحة في القضاء على التدفقات المالية الخارجية لسلف تنظيم "داعش" في العراق وهو تنظيم القاعدة. ومع ذلك، فإن التكتيك ذاته سيكون ذا فائدة محدودة في هزيمة التنظيم، إذ إن نسبة صغيرة من إيراداته يحصل عليها من مصادر دولية. المطلوب هو هجوم منسق على كل مصدر من مصادر إيرادات "داعش". وبعد مناقشة نقاط القوة والضعف في كل مصدر محتمل للعوائد، سيكون

بالإمكان مناقشة أساليب تقليل أو القضاء على كل مصدر من تلك المصادر.

أولاً : الإيراد من البنوك، المزارع، والأعمال التجارية: حدثت مرة واحدة وانتهت

تغيرت بواعث أو حوافز الاستيلاء على الأصول المملوكة لتنظيم "الدولة الإسلامية" والمتضمنة: البنوك والمزارع والنشاطات التجارية في الأراضي التي سيطر عليها التنظيم في سوريا والعراق أو فرض الضرائب عليها. والآثار المترتبة على تغيير الحوافز هي الأوضح في حالة البنوك المملوكة للدولة والمنهوبة من قبل التنظيم، مثل مصرفي الرافدين والرشيد. لا الحكومة العراقية ولا مؤسساتها ولا السكان المحليون سيذهبون لإيداع مزيد من الأموال في البنوك التي سُرقت من قبل التنظيم، وبالتالي فقد انتهت الفرصة لسرقة المزيد من الموجودات المالية في تلك البنوك. وعلى الرغم من أوجه القصور المعروفة من مصرفي الرافدين والرشيد والبنوك، فالأفراد والشركات في المناطق المحتلة من قبل تنظيم "داعش" يضطرون إلى تخفيض إيرادهم أو دخلهم الذي يمكن أن يخضع للضريبة.

التأثير على الزراعة يكاد لايقل خطرا. أكثر من نصف السكان في محافظة الأنبار التي يسيطر عليها تنظيم "داعش" يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون على الزراعة. بعد مصادرة التنظيم للمحاصيل الزراعية عام ٢٠١٤، انخفض النتاج الزراعي بشكل كبير، إذ أصبح المزارعون لايثقون كثيرا بقدرتهم في الحفاظ على بيع المحاصيل التي تنمو أو بيعها. ويتفاقم هذا الوضع بفعل سوء إدارة التنظيم والفساد في تشغيل أنظمة الري المعقدة. وهذه العوامل لاتقلل من كميات المياه المتوفرة لغرض السقي فحسب، ولكنها - والأكثر خطورة - تضعف القدرة على التنبؤ بتدفقات المياه في الأمد المنظور. انعدام الانتاج الزراعي سيضفي آثاراً سلبية عديدة على التنظيم، كما أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية سيضيف مصاعب كبيرة على السكان المحليين في المناطق التي يسيطر عليها التنظيم، وكذلك سيزيد من تكاليف الحفاظ على مقاتلي التنظيم، كما أن انخفاض إيراد المحاصيل الزراعية قاد إلى زيادة الفقر في المناطق الريفية، وبذلك تغير الحال في تلك المناطق وتحولت من كونها مصدرا للدخل خلال العام ٢٠١٤ بالنسبة للتنظيم إلى باب لاستنزاف موارده.

الحال ذاته مع النشاطات التجارية في المناطق التي يسيطر عليها التنظيم. فالضرائب المرتفعة والتعسفية تجبر الشركات على إخفاء أنشطتها الاقتصادية أو إيقافها تماماً. ففي ظل حكم صدام، كان معظم النشاط الاقتصادي الخاص عبارة عن مشاريع صغيرة وغير مشروعة، لذا عمل المسؤولون عنها على إخفاء أنشطتهم أو رشوة المسؤولين المحليين لغض الطرف عن أنشطتهم تلك. وقد تجددت هذه الأساليب في ظل سيطرة تنظيم "داعش". ويمكن التوقع بأن عائدات الضرائب سوف تستمر في الانخفاض خلال السنوات القليلة القادمة.

ثانياً: الأتاوات المفروضة على الرواتب: شراكة تنظيم "داعش" والحكومة في الفساد

هناك الكثير من الكلام الفارغ من المعنى حول دوافع الحكومة العراقية بالاستمرار في دفع الرواتب والمعاشات الأخرى إلى المواطنين في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم "داعش"، والتي تسمح للتنظيم في زيادة موجوداته المالية عبر استقطاع جزء من تلك الرواتب والمعاشات. والأسباب المعتادة، هي أن استمرار المدفوعات تعكس الرغبة الإنسانية للحد من المصاعب التي يواجهها الموظفون الحكوميون والمتقاعدون في تلك المناطق، أو أن الحكومة العراقية التي يهيمن عليها الشيعة تأمل الحصول على دعم سياسي في المستقبل من السكان - وهم معظمهم من السنة - في الأراضي التي يسيطر عليها التنظيم. ولكن الدافع الرئيس لدفع تلك الرواتب والمعاشات هو الفساد.

الحكومة العراقية تدفع رواتب لعدد كبير من العاملين الفضائيين ولكنهم نادراً ما يذهبون للعمل، كما أن هؤلاء العاملين الفضائيين يدفعون جزءا من رواتبهم لرؤسائهم في العمل مقابل تجاهل غيابهم عن العمل والبقاء في المنزل أو العمل بوظيفة أخرى. وفي حالات كثيرة، ربما لايكون لهؤلاء العاملين الفضائيين أي وجود في الأصل، مما يسمح لرؤسائهم بالاستيلاء على رواتبهم. وبينما يُخمن بأن أكثر من ٢٥٪ من العاملين في الحكومة العراقية هم فضائيون، إلا أنه لا أحد يعرف على وجه اليقين العدد الحقيقي.

وقبل عقد من الزمان، أوصى صندوق النقد الدولي الحكومة العراقية بإجراء التعداد الدقيق لموظفي الحكومة لتحديد الموظفين الفضائيين، إلا أنه وحتى قبل سيطرة تنظيم "داعش" في حزيران ٢٠١٤، فإن موظفي التعداد هم مرتشون، ومهددون، أو تعرضوا للضرب في الدوائر الحكومية لمنعهم من إعداد قوائم دقيقة بالموظفين، وعليه هناك صعوبات مماثلة في الحصول على إحصاءات دقيقة للمتقاعدين.

لذلك فإن مدفوعات الحكومة العراقية إلى الموظفين والمتقاعدين في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم "داعش" أقل بكثير مما دفعته أو تدفعه الحكومة لأولئك الفضائيين. وبالنسبة للموظفين والمتقاعدين الفضائيين - والذين ليس لهم وجود فعلي ويفترض أن يكونوا متواجدين في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم "داعش" - فإن رواتبهم ومعاشاتهم ربما لاتغادر بغداد أصلاً، وقد يجري تحويلها إلى حسابات مسؤولي الحكومة الفاسدين. وهذا هو الوضع المثالي بالنسبة للمسؤولين الفاسدين، إذ ليس هناك طريقة للتأكد من المدفوعات في المناطق المسيطر عليها من قبل تنظيم "داعش". وحتى بالنسبة للموظفين والمتقاعدين الموجودين فعلاً، يمكن التوقع بأن المسؤولين في بغداد يأخذون نصيبهم من تلك الرواتب قبل إرسالها. وربما هناك انشقاق: ثلث للمسؤولين الفاسدين في الحكومة، وثلث لتنظيم "داعش"، وثلث للموظفين أو المتقاعدين الفعليين. وفي كلتا الحالتين، فإن مقدار الرواتب للموظفين والمتقاعدين المذكورة والمقدمة إلى الأشخاص في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم "داعش" مبالغ فيه إلى حد كبير.

لذلك فإن الذرائع أو الحجج السياسية والإنسانية

وجدت لتبرر استمرار الحكومة في دفع الرواتب إلى الأشخاص في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم "داعش"، هذا من جانب. وإن مثل هذه المدفوعات تعكس الفساد الكبير في بغداد، فضلا عن استنزاف خزينة الحكومة العراقية التي شهدت ضغوطا كبيرة بفعل انخفاض أسعار النفط وتكاليف الصراع مع تنظيم "داعش"، وتمثل مصدرا كبيرا للدخل بالنسبة للتنظيم، من جانب آخر. **وسيكون قرار إيقاف تلك المدفوعات صعبا، ولكن إذا كانت الحكومة العراقية جادة في هزيمة تنظيم "داعش" فعليها أن توقف تلك المدفوعات فورا.**

ثالثاً: الاتجار بالنفط وتهريبه

يؤكد الكاتب على أن هناك من يُشير إلى أن تنظيم داعش "دولة نفطية جديدة"، ويحصل التنظيم على عوائد من تهريب النفط إلى جيرانه، ويعمل على تكريره لبيعه في الأقاليم التي يسيطر عليها. ومصادره النفطية ابتداءا في المناطق التي سيطر عليها في سوريا، والمناطق التي يسيطر عليها في العراق، والتي تحتوي قليلا من النفط.

في الحقيقة، حقق العراق مستويات قياسية في إنتاج النفط وتصديره منذ سيطرة التنظيم على بعض أراضيه الشمالية والغربية، إلا أن قيمة مايتم تهريبه ارتفعت بمقدار يتراوح بين (١- ٣) مليون دولار أمريكي في اليوم لصالح التنظيم في عام ٢٠١٤. إن انهيار أسعار النفط العالمية منذ تشرين الثاني ٢٠١٤ ولغاية الآن خفضت أسعار النفط في السوق السوداء. فبدلا من أن يحصل التنظيم على ما يتراوح بين (٤٠-٥٠ دولارا) للبرميل الواحد خلال عام ٢٠١٤، فهو يحصل على ما يتراوح بين (٢٠-٣٠ دولارا) خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥. وبسبب فقدان الإمدادات التقليدية، فإن أسعار الوقود المرتفعة توفر فرصة للحصول على عائدات كبيرة، إذ يمكن للمصافي في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم "داعش" أن تزيد من نوعية وكمية الوقود المكرر.

لقد قيل الكثير حول محاولة تنظيم "داعش" الاستيلاء على مصفى بيجي، وأن ذلك سيساعده على زيادة كميات الوقود المكرر للبيع. ولكن يذكر الكاتب بمقال له نُشر في (مجلة وول ستريت Wall Street Journal في ٣ تموز ٢٠١٤) بأن احتلال مصفى بيجي ربما يمثل نصرا إعلاميا للتنظيم ولكنه هزيمة اقتصادية له بذات الوقت. ونتيجة عقود من ضعف الصيانة وتأجيلها وسوء الإدارة، فإن المصفاة غير فعالة للغاية، وأنتجت كميات كبيرة من الوقود الثقيل المسبب للتآكل. فضلا عن ذلك، فإن التنظيم يفتقر إلى مصادر للنفط الخام لتغذية المصفاة، فضلا على هروب العديد من العمال المهرة الضروريين لتشغيل المصفاة. وكنتيجة لذلك، قد يكون تهريب النفط والنفط المكرر إلى الخارج أقل كلفة بالنسبة للتنظيم من محاولة إعادة تشغيل مصفاة بيجي.

وبالفعل انخفضت أرباح تنظيم "داعش" من الاتجار بالنفط كثيرا مقارنة بالعام الماضي. ويرجح أن يعود الانخفاض المتزايد في عوائد تهريب النفط إلى عوامل عدة، منها:

- **الأول**: قرار منظمة أوبك الأخير في الاستمرار بإنتاج كميات كبيرة من النفط سيساهم في الأقل خلال عام آخر في انخفاض أسعاره، وبالتالي يخفض من أرباح تنظيم "داعش" من تهريب

النفط. وفي الواقع، وفي ضوء استمرار إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة والتباطؤ الاقتصادي لبلدان البرازيل وروسيا الاتحادية والهند والصين، فقد يستمر انخفاض أسعار النفط لعقد من الزمان أو أكثر إلى أن تعود الأسعار إلى تلك المستويات التي تمتع بها "داعش" عام ٢٠١٤.

- **الثاني**: إن الدول المجاورة وخصوصاً تركيا تضيق الخناق على تهريب النفط من المناطق التي يسيطر عليها "داعش"، وأحد دوافع الحكومة التركية في ذلك هو منع انتشار عدوى التنظيم بين افراد شعبها.
- **الثالث**: استهدفت طائرات الولايات المتحدة وباقي دول التحالف وسائل النقل لكل من النفط الخام والنفط المكرر، كما أنها ساهمت في تقليل مكاسب تنظيم "داعش" من تهريب النفط وبيعه للمستهلكين المحليين.

رابعاً: الخطف والاتجار بالبشر

من بين أكثر المصادر الحقيرة لعوائد تنظيم "داعش" هو الاختطاف على نطاق واسع للحصول على الفدية وبيع البشر، أو اتخاذهم كرقيق جنس لمقاتلي التنظيم. وفي البداية كان التنظيم يحصل على أموال من خطف أشخاص بكميات كبيرة ولكن يبدو أن هذه الإيرادات قد انخفضت بشكل حاد مع تجنب الأجانب في الوقت الحاضر السفر أو العمل في المناطق التي يسيطر عليها التنظيم.

وأما محليا، فإن التهديد بالخطف أو الخطف للحصول على فدية أو لبيع المخطوفين ساهم بشكل كبير في فرار العديد من السكان المحليين من المناطق التي يسيطر عيها تنظيم "داعش". ولأن هؤلاء المهاجرين يمتلكون مهارات وأصول لها قيمة اقتصادية، فإن مغادرتهم تضعف من قوة التنظيم ودولته المفترضة.

وفضلا عن الآثار المباشرة، فإن الخطف والاتجار بالبشر من المتوقع أن يكون لها آثار سلبية على سمعة التنظيم. كما أظهرت الصومال، فالدولة أو المنظمة التي تشارك في هكذا نشاطات تفقد شرعيتها، ويُنظر إليها على أنها عصابة من المجرمين أو البلطجية أكثر من كونها دولة جديدة محتملة. وبينما كان تنظيم القاعدة في العراق يعتمد بشكل كبير على تدفقات المقاتلين الأجانب، فإن تنظيم "داعش" أقل اعتمادا على التحويلات المالية الدولية من سلفه (تنظيم القاعدة). وإذا أصبح تنظيم "داعش" يُنظر

إليه بشكل متزايد على أنه منبوذ دوليا، عند ذلك يمكن توقع أن تقوم الدول الأجنبية بإجراءات أكثر قوة لمنع سفر المقاتلين إلى المناطق التي يسيطر عليها التنظيم.

وسيتطلب الحد من تدفق عوائد تنظيم "داعش" من الخطف من البلدان حول العالم أن تجري مقايضة (مفاضلة) سياسية صعبة. ونظرا للقسوة المعروفة

من قبل التنظيم تجاه سجنائه أو من يختطفهم، فإن هناك دافعا إنسانيا قويا لدفع الفدية. وإذا كان المجتمع الدولي جادًا بهزيمة تنظيم "داعش"، فيجب عليه إقرار قوانين من شأنها حظر دفع الفدية بشكل رسمي أو غير رسمي للتنظيم، والكلفة الحالية هي قيام التنظيم بتعذيب وقتل الأشخاص الغير قادرين على دفع الفدية المطلوبة. ولكن إذا كان بالإمكان وقف دفع الفدية فلا يحصل هناك تخفيض لعوائد التنظيم فحسب ولكن يحصل أيضا إنقاذ للأرواح في المستقبل، وهو الأهم.

وفيما يتعلق بالاتجار بالبشر- والكثير منه لأغراض الاسترقاق الجنسي - فهناك إجراءات قليلة من شأنها أن تكون فاعلة. ويجب على الحكومة العراقية والمجتمع المدني ضمان مكان آمن ومستوى معيشة مقبول لأولئك الذين يهربون من سيطرة تنظيم "داعش". وغالباً، ما يتم التعامل مع الفتيات والنساء اللاتي هربن من عمليات الاتجار بالبشر كبضائع تالفة من قبل المجتمع ومن قبل عوائلهن في كل من العراق وسوريا، وهذا ما دعى بعض مؤيدي التنظيم إلى الادعاء بأن التنظيم يعامل هؤلاء النساء والفتيات بشكل أفضل مما يعاملن به في مجتمعاتهن وعوائلهن.

خامساً: التعريفات الجمركية على الحدود وتهريب التحف الفنية: العمل كالمعتاد

يجني تنظيم "داعش" مئات الدولارات عبر فرضه التعرفة الكمركية على مرور الشاحنات المحملة بالسلع والبضائع وكذلك على مرور الأشخاص عبر الحدود في المناطق التي يسيطر عليها. ولكن كما أدركت الحكومة العراقية منذ مدة طويلة، ان العلاقات القبلية والجغرافية العابرة للحدود تحد بشدة من الإيرادات الجمركية. وإذا حاول تنظيم "داعش" رفع نسبة التعرفة الكمركية عن المستويات الحالية المنخفضة، فإن المهربين يدفعون رشوة لحرس الحدود بدلا من دفع التعرفة الكمركية. وإذا رفض حرس الحدود قبول الرشوة فإن المهربين ببساطة سيتحركون ٥٠ ميلا إما عبر الجبال أو عبر الصحراء.

وفيما يتعلق بالرشوة، فإن كل نقطة حدودية هي في حالة منافسة مع النقاط الأخرى، وسوف يجد المهربون في نهاية المطاف الحراس الذين هم على استعداد لغض الطرف عن حركة البضائع مصحوبة بمستندات مزورة، وهذا التهريب يكون أسهل بفعل العلاقات العشائرية أو القبلية عبر الحدود، والأفراد من نفس العشيرة ينقلون البضائع غير المشروعة والأشخاص عبر الحدود السورية والعراقية قرونا عدة. لذا فإن تنظيم "داعش" يواجه مشكلة، فإذا اعتمد على المسؤولين المحليين الذي يعرفون طبيعة المنطقة، فربما يتم فعلا وصول المهربين إليهم. وعلى الجانب الآخر، إذا اعتمد على أشخاص من الخارج، فسيكونوا - على الأرجح - جاهلين بطرق وتقنيات التهريب المحلية.

ويعمل التهريب بشكل واسع النطاق على خفض عوائد التنظيم من التعرفة المفروضة على التجارة عبر الحدود في المناطق التي يسيطر عليها، ولكن هذا يضع جيران التنظيم على أبواب معضلة كبيرة، فإذا كانوا يغضون الطرف عن التهريب عبر حدودهم، فإن هذا يقلل من إيرادات التنظيم، كما ان تأمين الحدود يقلل من المبيعات غير المشروعة للنفط والقطع الأثرية.

نشرة العراق في مراكز الأبحاث العالمية

الاثنين: ٢٤/٨/٢٠١٥

ونظرا إلى الاختلاف بين عوائد مبيعات النفط والقطع الأثرية وبين عوائد التعرفة الجمركية الحدودية، فإن الخيار الأفضل هو تأمين الحدود.

وإلى جانب الاتجار بالبشر، هناك مصدر إيراد آخر لتنظيم "داعش" أكثر إثارة للقلق، وهو التجارة الواسعة في الأعمال الفنية والقطع الأثرية المسروقة. هذه التجارة غير المشروعة موجودة منذ عقود في العراق وسوريا وتم تيسيرها عبر مدفوعات للمسؤولين الحكوميين. وبعض هذه القطع او الأشياء ذات الأهمية التأريخية والفنية سُرقت من المتاحف في سوريا والعراق أو من المخازن الحكومية.

وعلى أي حال، فالعديد من هذه القطع تم الحصول عليها مباشرة من المواقع الأثرية في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم "داعش". إن حرص التنظيم على العثور بسرعة على الأشياء ذات القيمة العالية سيؤدي في الغالب إلى تلف المواقع، وهذا بدوره يقلل بشكل مستمر من المعرفة التي يمكن الحصول عليها من قبل علماء الآثار في المستقبل.

الجهود الناجحة من قبل الولايات المتحدة والدول الأوروبية في تقليل التجارة بالقطع الأثرية المسروقة سيقود إلى زيادة كبيرة في أسعار السوق السوداء للأعمال الفنية الأصيلة، وهذه الزيادة في الأسعار يمكن توقعها في زيادة الحوافز التي تشجع على تهريب القطع الأثرية وزيادة في إنتاج المزيفة منها. وليس من الواضح ما إذا كانت عائدات تنظيم "داعش" من هذه التجارة ستزيد نتيجة لارتفاع الأسعار أو تنخفض نتيجة لانخفاض القيود التجارية وزيادة منافسة المنتجات المزيفة. ومع ذلك فالتخوف واحد، وهو إذا انخفضت أرباح تهريب القطع الأثرية فإن ذلك سوف يؤدي إلى تدمير هذه الكنوز الأثرية مدفوعة جزئيا من وجهة نظر متطرفة من قبل مؤيدي التنظيم بأن هذه التماثيل والأعمال الأثرية محرمة شرعاً. ويجادل البعض في أنه طالما تنظيم "داعش" يسيطر على المواقع الأثرية، فإن هذه القطع ربما تكون أكثر أمناً عندما تكون بحوزة مجموعات خاصة في أوروبا وآسيا مقارنة ببقائها في المتاحف أو المواقع الأثرية في المناطق المسيطر عليها من قبل التنظيم.

سادساً: الأسلحة والمعدات العسكرية التي استولى عليها تنظيم "داعش" من قوات الأمن العراقية

تشير القصص الأخبارية والتقارير الحكومية إلى أن تنظيم "داعش" استحوذ على أسلحة ومعدات عسكرية من القوات الأمنية العراقية تقدر قيمتها بمليارات الدولارات. وخلافا لمصادر الإيرادات التي ذكرت أعلاه، فإن هذه الاسلحة والمعدات ليس من السهل تحويلها إلى دولارات (نقد) كعوائد للتنظيم. ومع ذلك، فإن الاستيلاء على هذه المعدات يقلل من المبلغ الذي يتعين إنفاقه على شرائها في السوق السوداء، وتحويل تلك الأموال لأغراض أخرى.

وبعبارة أخرى، فإن الاستحواذ على هذه الأسلحة والمعدات توفر ميزة هائلة على المدى القصير لتنظيم "داعش" من خلال توفير الموارد اللازمة لمقاتليه، بينما - وفي الوقت نفسه - قوات الأمن العراقية حرمت منها. ومع ذلك، هذه الميزة ربما تكون قصيرة الأمد، إذ تم تدمير كثير من هذه المعدات والأسلحة في المناطق التي يسيطر عليها التنظيم ولم تعد صالحة للعمل.

الارتفاع أو الانخفاض في عوائد التنظيم

تنظيم "داعش" يجد نفسه في وضع مماثل لأولئك في مزارع الرقيق قبل الحرب الأهلية في أمريكا الجنوبية. فزيادة محصول التبغ بكميات كبيرة نتج عنه أرباح كبيرة، ولكن وخلال بضع سنوات تراجعت خصوبة التربة وانهار الإنتاج، لذلك كان أصحاب المزارع يحركون عبيدهم باستمرار إلى أراض جديدة حيث يزدهر الإنتاج في البداية ومن ثم تتراجع خصوبة الأرض وينهار الإنتاج وهكذا تتكرر العملية. وبالمثل تنظيم "داعش" يجني كثيرا من عوائده بوسائل غير مستدامة. فعوائده من غزو المدن والمناطق تكون كبيرة في البداية ولكنها بعد ذلك تتراجع. والايرادات غير المستدامة هي نقطة الضعف الحرجة لتنظيم "داعش".

ويمكن توقع أن التنظيم سيرد على الخسارة المتوقعة للإيرادات، ويمكن أن يعمل على تصعيد عمليات الابتزاز في المناطق التي يسيطر عليها، ويقبل مستوى عاليا من العداء تجاه السكان المحليين للحصول على دفعة قصيرة الأجل من العوائد. وإذا استمر الوضع المالي بالتدهور، فإن التنظيم سوف يقتطع جزءا من مرتبات المقاتلين الأجانب المرتزقة الذين أتوا بدافع الأجر وليس الآيديولوجية، وهذا الرد سيكون بمثابة نعمة منقوصة لتلك الدول التي تعارض تنظيم "داعش".

إن فقدان المقاتلين الأجانب سيضعف تنظيم "داعش" ولكن ربما يتحرك هؤلاء المقاتلين إلى صراعات أخرى. المحتمل، أن قيادات تنظيم "داعش" ستحاول الحصول على ماهو أكثر من المستويات المنخفضة الحالية للأموال من مصادر أجنبية. ومع ذلك، فإن الزيادة الكبيرة في التمويل الأجنبي لتنظيم "داعش" غير مرجح لسببين: **الأول:** هناك عدد قليل من الدول داخل أو خارج منطقة الشرق الأوسط تؤيد أو تفضل آيديولوجية تنظيم "داعش" وهم قادرون على توريد أموال كبيرة. **الثاني:** منذ عام ٢٠٠١، وضع التحالف الدولي بقيادة وزارة الخزانة الأمريكية قدرات متطورة على نحو متزايد لتحديد مصدر الأموال المتجهة إلى الجماعات الإرهابية.

وقد ينفذ تنظيم "داعش" غارات خارج أراضيه الحالية لا بهدف الاستيلاء على المدن أو البلدات بشكل نهائي وإنما لتنفيذ عملية **"السحق والاستيلاء"** وسرقة كل شيء من الأجانب بما في ذلك إمكانية الحصول على فدية ومن ثم العودة إلى الأراضي التي يسيطر عليها. وتأكيد هذا الاحتمال هي العنصر الأكثر أهمية لاستراتيجية إنهاء عوائد التنظيم.

ويجب على قوات الأمن العراقية - بدعم من التحالف الدولي - أن توقف أي توسع جغرافي للتنظيم ليس لمنع مأساة إنسانية فحسب، بل أيضا لإحباط عمليات سرقة البنوك، والمزارع والنشاطات التجارية. ولن يُختزل الصراع إذا تمكنت القوات الأمنية العراقية من استعادة منطقة مدمرة بالفعل في جزء من العراق بينما يعمل مقاتلو التنظيم على إخضاع بلدة في أماكن أخرى. إن كسب إيرادات من البلدة الأخيرة لصالح التنظيم سيكون أكبر مما يحصل عليه التنظيم نفسه من البلدة السابقة التي دُمرت بالفعل. الدولة البدائية (تنظيم الدولة الإسلامية) إما أن تنمو أو تموت، ومنع هذا النمو على التنظيم يعرضه للخنق.

رابط المقال: http://goo.gl/wrJiDc

العدد [١٣٢]

يجب أن تركز استراتيجية الولايات المتحدة على مساعدة الحكومة وقوات الأمن العراقية

الكاتب: فريدرك و. كاكن (Frederick W. Kagan)
الناشر: معهد المشروع الأمريكي (AEI)
٢٤/ حزيران/ ٢٠١٥
ترجمة وعرض : مركز الدراسات الاستراتيجية/ جامعة كربلاء

إن الولايات المتحدة لم تقدم المساعدة الكافية للعراق وحكومته متمثلة برئيس الوزراء حيدر العبادي لجعله في وضع مناسب ومعقول حتى لا يطلب المساعدة أو الدعم الإيراني. الدعم الإضافي المقترح أعلاه يجب أن يأتي مع الطلب. والوحدات العراقية يمكن أن يكون لها مجموعة من المستشارين في ذات الوقت. وإذا أراد العراقيون تزويدهم بإمكانات كبيرة ومتطورة فيمكن للقوات الأمريكية أن تجلبها لهم، ولكن عليهم أن يخرجوا الإيرانيين خارج تلك الوحدات العسكرية، وهذا هو السبب للاعتقاد بأن العراقيين سينظرون في هذا الأمر إذا وضعت الولايات المتحدة المساعدات الكافية على الطاولة. ونظرا إلى المخاطر الناجمة عن الوضع الحالي، فإن الأمر يقتضي المحاولة.

بداية يؤكد الكاتب على أن مقولة "ليس هناك حل عسكري للمشكلة" أصبحت ثابتة في الاستراتيجية الأمريكية والخطاب السياسي ولاسيما عندما يتعلق الأمر بتنظيم (الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"). مشكلة تنظيم "داعش" تفوق تهديده العسكري ويتطلب حلا ليس عسكريا بشكل كامل، وذلك الحل يجب أن يتضمن عنصر القوة العسكرية، والسبب في ذلك بسيط وهو: إن هذه حرب.

والملاحظ أن هذه الحرب معقدة وظاهرة متعددة الأوجه تتضمن جوانب دبلوماسية وسياسية واقتصادية واجتماعية وأشياء أخرى كثيرة. والقول بإمكانية أن ينجح طرف في الحرب بدون الاستخدام الفاعل للقوة العسكرية هو شيء مختلف تماما.

الأسئلة هنا هي: من سيقاتل؟ ماذا يحتاجون للنجاح والانتصار؟ ماهو الدور الذي يمكن أن تؤديه الولايات المتحدة؟ كيف تنسجم الاستراتيجية العسكرية الفاعلة مع استراتيجية الحكومة والتحالف الدولي؟

العراق لديه حكومة، وقوات جيش وشرطة فعالة (إذا هاجمت بقوة)، ولديها حشد شعبي؛ لذا ليس من الضروري ولا من الحكمة بالنسبة للولايات المتحدة إرسال أعداد كبيرة من القوات المقاتلة إلى العراق للقتال، ولا أحد يقترح ذلك. ويبدو أن الاستراتيجية الأمريكية في العراق

يجب أن تركز بالتأكيد على تمكين ومساعدة القوات الأمنية الشرعية التابعة للحكومة الشرعية في العراق لهزيمة تنظيم "داعش" وإعادة سيادة الدولة العراقية.

ويتم توجيه استراتيجية الإدارة الأمريكية الحالية على هذا النهج بشكل صحيح، والاقتراحات التي تتضمن وجوب تخلي الولايات المتحدة عن بغداد وتقديم دعم مستقل لكل من إقليم كردستان أو القبائل العربية السنية بالطريقة التي يمكن أن تقود إلى تكوين إقليم "سنيستان" هي اقتراحات خاطئة ومظلله لأسباب سأوضحها لاحقا. ولكن الاستراتيجية لا توفر ولا تقدم الدعم الكمي النوعي المطلوب للنجاح، ليس لمجرد أنها تعاني من قلة الموارد - رغم صحة ذلك - ولكن أيضا لإساءة فهم طبيعة المساعدة التي يجب أن تمنحها الولايات المتحدة للعراقيين لتحقيق النجاح.

تطور تنظيم "داعش" وأصبح جيشا هجينا ومتطورا للغاية - كما أوضح ذلك المحللون في معهد دراسات الحرب - يعتمد المناورات ولديه تشكيلات آلية تشترك في الميدان وفي الوقت نفسه تتفرق تشكيلاته ويعتمد القتال في المدن وينصب الكمائن فضلا عن أسلوبه في الإرهاب المباشر. وأجرى التنظيم حملة اغتيالات ضد أفراد في المجتمع العربي السني، إذ كان التنظيم يشك بتشكيل أبناء المناطق السنية أساسا للتمرد ضده على غرار "صحوة الأنبار" منذ سنوات عدة ضد تنظيم القاعدة.

يقوم التنظيم بعملياته بين السكان بغض النظر عن عددهم، وحصل على الدعم الشعبي والتسامح معه، مستفيدا من المظالم السنية ومن أساليبه الإرهابية والقمعية التي يتبعها ضد طائفه كبيرة من العرب السنة الذي لايتفقون مع منظروه وسياساته العالمية.

إن الحكومة العراقية ستقوم بمعالجة المظالم أكثر مما قامت به سابقا كما أكد ذلك الجنرال ديمبسي ووزير الدفاع كارتر في شهادتهما أمام الكونغرس. ولكن الجيش العراقي المدعوم من قبل التحالف الدولي سيهزم تنظيم "داعش" في أرض المعركة كما سيقضي على أدواته القمعية التي استخدمها في مناطق واسعة لإتمام سيطرته عليها، وهذه المهام العسكرية والأمنية تتطلب أولوية حتى يتم الانتهاء منها.

إن مهمة تدمير القوات الآلية لتنظيم "داعش" يجب أن تكون المهمة المباشرة بالنسبة للقوات الأمريكية التي صممت لتستهدف أعداء أكثر تطورا. فمن الصعب فهم قدرة تشكيلات تنظيم "داعش" على التحرك في المناطق التي تغطيها غارات طائرات التحالف الدولي، وهذه هي المشكلة التي ينبغي معالجتها في أسرع وقت ممكن.

ينبع التحدي أمام قيادة تنظيم "داعش" من داخل المراكز الحضرية والسكانية وهي أكثر تعقيدا، كما كانت دائما. ولكن اذا بدت الاستراتيجية الحالية بأنها مقيدة لفعالية القوة الجوية ضد أرتال سيارات "داعش" خارج منطقة المعركة، فإن التركيز ينصبّ على توفير القوة الجوية لهذه المعركة الأكثر تعقيدا،

وبالتأكيد فإن القوة الجوية تساعد كثيرا في هزيمة مقاتلي التنظيم المتواجدين في المدن.

جعل القوة الجوية فعالة في هذه الحالة يحتاج إلى تخفيف القيود على خطر سقوط ضحايا بين المدنيين. وببساطة من غير الممكن أن تعمل القوة الجوية بشكل فاعل في معارك المدن دون توقع أن تتسبب ببعض الأضرار الجانبية. كما يتطلب ذلك توسيع وجود الجنود الأمريكان على الأرض ليتمكنوا من التحكم بأنظمة المراقبة الجوية، وذلك يقود إلى جعل أنشطة القوة الجوية أكثر فاعلية والتخفيف من بعض المخاطر الجانبية من الضحايا المدنيين في المناطق الحضرية.

ولكن القوات الأمنية العراقية تحتاج إلى ما هو أكثر من الدعم الجوي. هذه القوات أفرغت من مهنيتها في زمن رئيس الوزراء السابق نوري المالكي؛ ولذلك هُزمت في المراحل الأولى من هجوم تنظيم "داعش"، وعانت من هجمات وحشية عدة منذ ذلك الحين وأحاطت بها النكسات بشكل متواصل، لذا فالقوات العراقية تحتاج إلى شريك على الأرض. ويجب أن يتواجد المدربين الأميركيين مع الوحدات العراقية، كما أوضحت ذلك ماكس بوت وغيرها. فهؤلاء المدربون سيقاتلون مع الوحدات العراقية لأنهم إذا لم ينضموا إلى عمليات القتال فإنها تفقد مصداقيتها وتفوت الفرصة على تقديم المساعدة إلى الوحدات العراقية عندما تشتد الحاجة. ويجب أن يكونوا أيضا قادرين على تقديم القدرات الأمريكية المتطورة، بما في ذلك المدفعية وطائرات الهليكوبتر، وأن يقدموا الدعم الناري الفوري والسريع إلى القوات العراقية في القتال، وكذالك الحال نفسه مع المدفعية، يجب أن تتواصل لتكون فاعلة حتى في الأحوال الجوية السيئة.

ويمكن لقوات التحالف والقوات الأمريكية منح قدرات أخرى لتُستخدم ضد تنظيم "داعش". ويمكن لوحدات المهمات الخاصة (Special Mission Units (SMUs)) أو ينبغي عليها القيام بعمليات متكررة ضد قادة التنظيم، وتقديم الدعم لعمليات قوات الأمن العراقية الهجومية والدفاعية. وأثبتت وحدات المهمات لخاصة SMUs قدرتها على عرقلة عمليات العدو مرارا وتكرارا في كل من أفغانستان والعراق بتكلفة منخفضة جدا وخسائر قليلة بين أفرادها. ومن شأن الوجود الأمريكي الواسع على الأرض أن يسمح للقوات الأمريكية بتعزيز الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، وتسهيل جمع المعلومات الاستخبارية اللازمة لدعم عمليات وحدات المهام الخاصة وأيضا لتجنب المفاجأت. إن العدد الكبير من المستشارين الأمريكان في المقرات العسكرية العراقية وعلى جميع المستويات يمكن أن يسهل الاتصالات والتخطيط وتحليل المعلومات الاستخبارية، والعديد من الوظائف الأخرى الداعمة الأساسية للحرب.

لن أحاول هنا تقديم تفاصيل عن متطلبات القوة المحددة لهذا النوع من العمليات، إلا أن الملاحظ أن مجموع القوة الشاملة اللازمة تقارب ٢٠٠٠٠

(عشرون ألف جندي أمريكي).

هنـــاك ثلاثـــة اعتراضـــات لمثل هذا الانتشار: الأول: قد تفشـــل الجهود ويقود ذلك إلى جر الولايات المتحدة إلى مستنقع خطر. الثاني: إن هذا الانتشار ســـيجعل القوات الأمريكية تقاتل إلى جانب بعـــض الفصائل الموالية لإيران. الثالث: إن ذلك ســـيدفع الإيرانيين لمهاجمة القوات الأمريكية في العراق.

الوضع فـــي العراق محفوف بالمخاطـــر بما يكفي لجعل الخطر يحيط بأي مسار للعمل تقريبا. وإذا قام الرئيس بنشـــر قوات على النحو المقترح أعلاه مع المهام والصلاحيات المخولة لها فقط ليراها تفشل في مهامها فإنه سيواجه خيار مفاده: **تغيير الاستراتيجية والمـــوارد المخصصـــة لقتـــال تنظيـــم "داعش" أو القبول بالمخاطر الكبيرة الدائمة للتنظيم.**

وقـــد أكد ســـتيفن والـــت (Stephen Walt) في الآونة الأخيرة بقبول وجـــود تنظيم "داعش" بدلا من التورط والدخول بتصعيد كبير معه. واســـتند برأيه هذا إلى سلسلة من التهويلات حول تهديدات التنظيم للغرب (فضلا عن ميله نحو المســـاواة بين أفعـــال التنظيم في الإبادة الجماعية - على ســـبيل المثال - وبريطانيا سابقا).

وإذا كان ذلـــك صحيحاً، فإن تنظيم "داعش" يمكنه أن يعبئ عـــددا قليلا من الناس نســـبيا، ولا يمكنه إرســـالهم إلى الغرب لدعم عمليات إرهابية واسعة النطاق. ولكن التنظيم اســـتطاع أن يحشد أو يعبئ الآف المقاتلين الأجانب في العمليات التي ما تزال متواصلة وســـريعة. والقول باحتواء التنظيم يغفل المشكلة الأساسية في الواقع، إذ سينتج عنه تجاهل حقيقة أن الاحتواء في هذه الحالة يعني اســـتمرار الحرب الطائفية الشرسة، وهذا الأمر بالتحديد سيقود إلى مزيد من التعبئة والتطرف لعناصر أخرى من البلدان الإسلامية حول العالم، وسيسمح للحرب أن تستمر إلى أجل غير مسمى، وستشكل مستوى غير مقبول من المخاطر بالنســـبة للأميركيين في داخل الولايات المتحـــدة، وبالتالي من الصعب جدا قبول حالة الواقع القائم لجدوى احتواء التنظيم.

ومن الصعوبة أيضا تقبل توصية السياســـات التي تقبل بالمخاطر الجســـيمة لتنظيم "داعش"، والتي تمكنه من الاستمرار بنفســـه. وإذا وصلت الأمور إلى هـــذه المرحلة، فإنه ليس هناك ســـوى التدخل الأمريكي المباشـــر والكبير لمنع حدوث ذلك. وفي الواقع، حري بالولايات المتحدة أن تفعل كل ما في وســـعها لتجنب حدوث ذلك، ومن يسعى لذلك عليه أن يقـــدم دعما أكثر قوة إلى القـــوات العراقية في الميدان، وهذا الخيـــار - إلى حد بعيد - هو أفضل خيار للولايات المتحدة.

يؤكـــد الكاتـــب علـــى أن الطروحـــات المتبادلة والمتناقضـــة حول إيران تســـتحق النظر. وتمكين إيران من الســـيطرة على العراق سيكون له نتائج كارثية على حد سواء في القتال ضد تنظيم "داعش" ومصالـــح الولايـــات المتحدة على نطاق واســـع. الحكومة الإيرانية تصف بصراحة مرارا وتكرارا هدف اســـتراتيجيتها في إبعاد الولايات المتحدة من المنطقة بالكامل وإحلال الهيمنة الفارسية - طهران تتحدث عن "قيادتها" - محل الســـيطرة الأمريكية، وينبغـــي أن يكـــون هذا الهدف كافيـــا للإجابة عن التساؤل حول دعم إيران في العراق.

ويســـتطرد الكاتب، إذ يقـــول: يجب على الولايات المتحدة أن تسلط الضوء على الدور الذي تلعبه إيران

وحلفاؤهـا وما زالوا يلعبونه فـي الصراع الدائر. ورغم الخطاب المتكبر لعموم الدول الإسـلامية، فالنظـام الإيراني يُعرف بهويته الشـيعية القوية، ويدعم بشـكل كبير الجماعات الشـيعية في جميع أنحاء المنطقة. هذه الجماعات بدورها تلعب أدوارا مركزية في حث ودفع المجتمعات السنية في العراق وسوريا بأن يواجهوا التهديد الوجودي (الإيراني) واللجوء إلى تنظيم "داعش" والجماعات الإرهابية الأخرى التي تتعهد بحمايتهم. القوات المدعومة من قبل إيـران - من جانب آخر- هـي داعمة لتنظيم "داعش" لأنه يستغلها كسبب للتحشيد له من جانب المكون السُني. ودعم هذه القوات سوف يجعل من المشكلة أكثر سوءاً وتعقيدا بدلا من حلحلتها.

المشـكلة هي أن القـوات المدعومة من قبل إيران ينتشـرون في جميع أنحاء العراق ومنسـجمة مع القوات العراقية التي تقاتل تنظيم "داعش". وتشير التقاريـر الأخيرة إلى أن القـوات الأمريكية التي ستشترك في قاعدة التقدم في محافظة الأنبار تُبرز تحديا في كيفية توفير المساعدة الأمريكية إلى قوات الأمن العراقية من دون تمكين إيران في ذات الوقت. وقد يكون النفوذ الإيراني منتشرا الآن لدرجة أنه لا يمكن تخفيضه أو التحقق منه، ولكن هذا الافتراض لم يتم التحقق منه أو اختباره.

ويؤكـد الكاتب على أن الولايـات المتحدة لم تقدم المسـاعدة الكافية للعراق وحكومته متمثلة برئيس الـوزراء حيدر العبادي لجعله في وضع مناسـب ومعقول حتى لا يطلب المساعدة أو الدعم الإيراني. الدعم الإضافي المقترح أعـلاه يجب أن يأتي مع الطلب. والوحـدات العراقية يمكـن أن يكون لها مجموعة من المستشارين في ذات الوقت. وإذا أراد العراقيـون تزويدهـم بإمكانات كبيرة ومتطـورة فيمكن للقوات الأمريكية أن تجلبها لهـم، ولكن عليهم أن يخرجـوا الإيرانيين خارج تلك الوحدات العسـكرية، وهذا هو السـبب للاعتقاد بأن العراقيين سينظرون في هذا الأمر إذا وضعت الولايات المتحدة المساعدات الكافية على الطاولة. ونظرا إلى المخاطر الناجمة عن الوضع الحالي، فإن الأمر يقتضي المحاولة.

ويرى الكاتب أن القوات المدعومة من إيران يمكن أن تهاجم القوات الأمريكية في العراق - أو في أي مكان فـي المنطقة - إذا اختارت طهران معارضة تصعيد النشـاطات الأمريكية في العـراق. القادة الإيرانيون قد يفعلون ذلك. هم يراقبون إعادة نشر القوات الأميركية في العراق بعين القلق ويصعدون خطابهـم حول الدعم الأميركـي لتنظيم "داعش"، وعزم الولايات المتحدة إنشاء قاعدة عسكرية دائمة في العراق لتهديد إيران.

على أي حال، السـؤال الحقيقي هنا ببسـاطة: هل الولايات المتحدة مسـتعدة لإعطاء آية الله خامنئي سلطة الاعتراض على أنشطتها في المنطقة؟

طالما هناك وجود للأمريكان في الشـرق الاوسط، فالإيرانيـون لديهم المقدرة على مهاجمتهم. الإذعان أو الرضوخ لمبدأ مفـاده بأن مثل هذا الخطر يعني أن الولايات المتحدة يجب ألا تتخذ الإجراءات التي ربما تثير طهران، سيجعل الولايات المتحدة الشريك الفعلـي في طردهم مـن المنطقة لتأسـيس الهيمنة الإيرانية. فهذا لا يعني - بالطبع - أن على الولايات المتحدة أن تخرج من طريقها إلى اسـتفزاز إيران، إذ لا يمكن خدمـة المصالح الأمريكية بفعل الحرب مـع إيران في العـراق. لكن دعم القـوات الأمنية

العراقية لهزيمة "داعش" هدف معلن آخر لطهران، لا ينبغي أن يكون كافيا لتحريك هجوم ترعاه إيران على موظفي الولايات المتحدة.

يجادل البعض كثيراً بأنه يجب على الولايات المتحدة التخلي عن بغداد وقوات الأمن العراقية المتهالكة إلى حد كبير والتركيز - بدلا من ذلك - على مساعدة الأكراد و/ أو القبائل السنية مباشرة. هذه الأفكار لها جاذبية سطحية.

بالنسبة للأكراد فهم أعداء أكثر ثباتا وصرامة لتنظيم "داعش"، وأثبتوا بفاعلية في إعاقته وإبعاده بعيدا عن بعض المناطق. القبائل السنية - على الجانب الآخر - انتفضت ضد التنظيم كما حصل ضد تنظيم القاعدة، وتأمل الولايات المتحدة أن يفعلوا ذلك مرة أخرى ضد تنظيم "داعش".

كما يؤكد الكاتب على أن تحقيق النصر عبر إقليم كردستان وباستخدام القوات الكردية هي مشكلة؛ لسببين على الأقل: **الأول:** هو أن جغرافية واستراتيجية إقليم كردستان على مقربة من الموصل والمناطق التي يسيطر عليها "داعش" في نينوى وكركوك وديالى، لكنها بعيدة عن الأنبار وصلاح الدين وبغداد, وبالتالي لم تتمكن من الوصول إليها. القوات الكردية إذا سُلحت وعُززت بشكل مناسب ربما تتمكن من تطهير المناطق على طول الحدود المباشرة للمنطقة الكردية ولكن لا يمكنها أن تطهر الملاذات الآمنة للتنظيم في المناطق المختلطة طائفياً والتي يسعى التنظيم فيها إلى التطور، كما أن القيادات الكردية لم تحاول فعل ذلك.

السبب الثاني: المشكلة الثانية للحل الكردي هي اثنية أو عرقية. تتصاعد التوترات بين العرب والأكراد على طول خط التماس العرقي. تنظيم "داعش" يحاول تأجيج تلك التوترات. ولكن توطيد السيطرة الكردية على كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها يؤدي بالكثير من العرب السنة إلى الخوف من أن كردستان سوف تبتلع في نهاية المطاف معظم مدينة الموصل، وجزءا كبيرا من محافظة نينوى، وكركوك، وأجزاء من محافظة ديالى التي تعد عربية.

وهناك سابقة تاريخية واضحة لتقدير هذه المخاوف بأنها ستؤدي إلى العنف العرقي. وفي الواقع، هناك بعض المؤشرات المقلقة بأن الأكراد بالفعل يفعلون ذلك. إن تسليح الأكراد وتسهيل التوسع الكردي في المناطق العربية بذريعة مطاردة تنظيم "داعش" من المحتمل جدا أن يسبب حربا عرقية تنفجر على خلفية الحرب الطائفية الجارية.

أما بالنسبة إلى القبائل السنية، فإن الاعتماد في المقام الأول على القبائل السنية هو إشكالية لأسباب مختلفة. بداية وكما لاحظنا، الإرهابيين يدمرون بشكل انتقائي كل ما يعتقدون بأنه يقود إلى قيام مثل هذه الانتفاضه ضده. ربما التنظيم لم يرعب السكان أو يمنع القادة الآخرين من الظهور ضده، ولكنه عطل بشدة الآليات الاجتماعية التي تجعل من صحوة الأنبار ممكنه. القبائل لم تنظم في الوقت الحالي في إطار قوات مقاتلة فعالة، وتدريب أعداد كبيرة من أبناء العشائر يتطلب وقتا طويلا - إذا أصبحت تلك الأعداد متاحة بوقت سريع - للوصول بهم إلى المستوى اللازم من القدرة القتالية لمساعدة قوات الأمن العراقية، مما يشجيع أبناء المكون السُني للالتحاق في تلك القوة.

مثل هذه الجهود من شأنها أن تقوض بشدة احتمالات

التوصل إلى حل سياسي لهذه الأزمة. محاولة العمل مع بغداد، والقبائل السنية، والأكراد لتسوية الخلافات وعنونة المظالم في إطار دولة عراقية سيكون - بالتأكيد - صعبا. وحتى لو تم التوصل إلى الحل العسكري المناسب للمشكلة العسكرية، فإن محاولة وضع اتفاقية سلام بين إقليم كردستان المستقل والإقليم السني المستقل - قيد التشكيل - والمكون الشيعي ستكون أكثر صعوبة.

ليس هناك اتفاق بين الأكراد والعرب حول ماهية الحدود التي ستفصل بينهما، ومطالبات الأكراد المتضاربة ستجعل أي اتفاق من هذا القبيل مستبعد جدا. وهذه الصعوبة كافية لإدارة هذه المشكلة في إطار عراقي موحد، الأمر الذي يجعل قضية الحدود أقل أهمية إلى حد كبير إذا كان لابد من أن تكون هناك دولتين مستقلتين. والتفاوض لإنشاء دولة كردستان المستقلة سترتبط بدبلوماسية إقليمية معقدة جدا، ويمكن أن يقود ذلك إلى نفور تركيا الشريك الأساس في المعركة ضد تنظيم "داعش" في سوريا.

سكان المنطقة العربية السنية في العراق - ليس مثل الأكراد - لم يكن لديهم فكرة أو مفهوم للدولة العربية السنية المستقلة، ولا أحد يعتقد أو يفكر بجدية حول كيف ستبدو حدود هذه الدولة. ومحاولة المساعدة في تشكيل إقليم سنيستان وفي ذات الوقت دعم استقلال كردستان، سيقود على الفور إلى صراع على الحدود في محافظة نينوى، وسيقود ذلك بالتأكيد إلى صرف النظر أو إبعاد الاهتمام عن أية جهود لقتال تنظيم "داعش". **كما أن السُنة العراقيين ليسوا متماسكين كما هو حال الأكراد؛ لذا من غير المرجح أن ينبثق إقليم سنيستان منفردا، أو حتى إقليم فيدرالي سني في داخل العراق.** وإذا حصل ذلك، فمن المرجح أن نرى عدة دول سنية تحاول الظهور تقاتل بعضها البعض من جهة، وتقاتل الشيعة والأكراد على السلطة والموارد والحدود من جهة أخرى.

وبالتأكيد تواجه الولايات المتحدة مشكلة إضافية، وهي أن تنظيم "داعش" يسيطر حاليا على أغلب مناطق العرب السنة، بينما أبناء العشائر السنية - حتى مع دعم قوات الأمن العراقية والتحالف الدولي - غير قادرين على استعادتها من سيطرة التنظيم. وفكرة أن أبناء العشائر وحدهم من دون القوات الأمنية العراقية - وبينما يتقاتلون فيما بينهم ويقاتلون جيرانهم من أجل التفوق السياسي - يمكنهم طرد تنظيم "داعش"، هي فكره غير قابلة للتصديق.

وإذا اختار العراقيون على طول الوقت تقسيم دولتهم سلميا سواء ضمن نموذج فيدرالي أم إلى دول مستقلة، فإن الولايات المتحدة لا تعارضهم.

وأخيرا، يؤكد الكاتب رؤيته بأن دعم قوات الأمن العراقية الحالية بمساعدة عسكرية جدية وبقدرات متطورة، والتي يمكن أن توفرها الولايات المتحدة، هو خيار غير جذاب إلى حد كبير بالنسبة إلى الخيارات التي تواجهنا في مكافحة تنظيم "داعش" في العراق. المخاطر كبيرة، والكلف لربما مرتفعة ولكن البديل عن ذلك هو قبول الهزيمة الاستراتيجية التي من شأنها أن تزيد بشكل كبير من الخطر على الولايات المتحدة والدول الأوربية، فضلا عن تأجيج الحرب الإقليمية المستمرة.

وهنا يوصي الكاتب بتجنب هذا البديل والسير باتجاه دعم القوات الأمنية العراقية بقدرات عسكرية متنوعة تستطيع من خلالها هزيمة تنظيم "داعش".

رابط المقال: http://goo.gl/wZLgx1

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (00964) 7800168889

عنوان البريد الالكتروني

info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq

موقع النشرة على الانترنيت

kerbalacss.uokerbala.edu.iq

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

مطبعة جامعة كربلاء